7 March 2006
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة الخمسون
٢٧ شباط/فبراير - ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦
البند ٣ (ب) من جدول الأعمال
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": القضايا والاتجاهات الناشئة والنهج الجديدة في تناول القضايا التي تمس وضع المرأة أو المساواة بين المرأة والرجل

اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى للجنة وضع المرأة بشأن إدماج المنظورات الجنسانية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، على النحو الذي دعا إليه مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية

موجز مقدم من الرئيستين: كارمن ماريا غاياردو (السلفادور) وسيلفيا سابو (هنغاريا)

١ - في الجلسة الثانية المعقودة في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦، عقدت اللجنة اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى، في جلستين متزامنتين، بشأن "إدماج المنظورات الجنسانية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، على النحو الذي دعا إليه مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية". ويتمثل الهدف من اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى، على النحو المبين في المقرر ١٠١/٤٦، في تعزيز تشديد اللجنة على التنفيذ العملي من خلال تقاسم أفضل الممارسات

والدروس المستفادة، وتحديد ما يواجه من عقبات وعوائق في سياق التنفيذ، وتحديد التحديات الجديدة والمسائل الناشئة. ووفّر دليل المناقشة الذي أعدّه مكتب اللجنة (E/CN.6/2006/CRP.2) إطاراً للحوار التفاعلي بشأن إدماج المنظورات الجنسانية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

٢ - ونُظم عقد اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى ليتم في جلستين متزامنتين كي تتاح الفرصة لتبادل الآراء بين المشاركين العديدين. وترأست الجلستين، على التوالي، كارمن ماريا غاياردو، رئيسة اللجنة، وسيلفيا سابو، نائبة الرئيسة. وأجري الحوار بطريقة تفاعلية، تمت في جزأين. وخُصص الجزء الأول لإجراء حوار بين الممثلين الرفيعي المستوى الذين يحضرون الدورة الخمسين للجنة. وفي الجزء الثاني، دُعي ممثلون رفيعو المستوى لكيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للمشاركة في المناقشة.

٣ - وشارك متحدثون يبلغ عددهم ٦٣ متحدثا في اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى. وكان من بين هؤلاء المشاركين ٥٤ من الوزراء ونواب الوزراء والمسؤولين رفيعي المستوى من عواصم مختلفة، وأربعة ممثلين عن كيانات الأمم المتحدة، وخمسة ممثلين لمنظمات غير حكومية.

٤ - ودعا المشاركون إلى التنفيذ الكامل لمنهاج عمل بيجين، ونوهوا بالتشديد الذي وضعه مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥ على المساواة بين الجنسين. وتعتبر المساواة بين الجنسين وسيلة وغاية في آن معا، ويساهم تحقيقها أيضا في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وأبرز المشاركون في هذا الصدد أهمية تعميم المنظور الجنساني باعتباره استراتيجية لتعزيز المساواة بين الجنسين في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات. وعلى الرغم من أن منهاج عمل بيجين يدعو إلى الاستخدام الدائم لهذه الاستراتيجية، أعرب المشاركون عن خيبة أملهم بأنه لم يتحقق حتى الآن سوى تقدم محدود ومتفاوت، في هذا الصدد.

٥ - وشدد المشاركون على الحاجة إلى دمج المنظورات الجنسانية في السياسات والاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية. وأعرب عن انشغال في أنه في الوقت الذي تركِّز فيه الحكومات دائما على التنمية الاقتصادية، لا سيما فيما يخص مسائل الاقتصاد الكلي، فإن تعزيز المساواة بين الجنسين لا يعتبر حتى الآن بصفة دائمة مسألة ذات أولوية. ولا تزال أيضا مسألة تأثير سياسات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك السياسات التجارية، على تعزيز المساواة بين الجنسين وتحقيقها بحاجة إلى مزيد من الاهتمام، إذ أن بعض السياسات تفضي إلى تفاقم عدم المساواة بين المرأة والرجل، في مجالات عدة من بينها مجالا فرص العمل والحماية

الاجتماعية. وما فتئت المسائل الجنسانية مهمّشة، ويتم إدراجها في عمليات التخطيط لاحقا، عوضا عن أخذها منذ البداية في الاعتبار.

٦ - وقُدمت أمثلة عن دمج منهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في الخطط الإنمائية الوطنية، وفي استراتيجيات الحد من الفقر الموضوعة لمعالجة طائفة من المسائل الاجتماعية والاقتصادية. وفي الوقت نفسه، وفي حين تتزايد معالجة أهداف المساواة بين الجنسين والمنظورات الجنسانية على مستوى وضع السياسات، لاحظ المشاركون وجود ثغرات مهمة في تطبيقها على مستوى البرامج. ومن بين العوائق التي لا تزال تحول دون تعميم المنظور الجنساني تعميما ''فعليا''، انعدام الآليات الكافية والفعالة للمساءلة والرصد والتقييم؛ والقدرات والخبرات المحدودة اللازمة للاضطلاع بمهام تعميم المنظور الجنساني؛ لا سيما في الوزارات المختصة، وعدم كفاية الموارد البشرية والمالية. وأشير أيضا إلى عدم كفاية التنسيق بين مختلف هيئات التخطيط والرصد. ويمكن إحراز تقدم من خلال إنشاء وحدات معنية بالشؤون الجنسانية، وتعيين جهات تنسيق معنية بالشؤون الجنسانية، واستخدام الشبكات والأدوات والمبادئ التوجيهية، وثمة حاجة للقيام بأنشطة التوعية والتدريب من أجل الدمج الفعال للمنظورات الجنسانية في السياسات والبرامج الوطنية، كما أنه من الضروري زيادة الموارد المخصصة لهذه الأنشطة.

٧ - وشدد المشاركون على أنه لدى وضع وتنفيذ السياسات والبرامج الإنمائية الوطنية التي تفضي إلى دمج المنظورات الجنسانية، يتعين اعتماد نُهُج متعددة القطاعات، ومؤشرات مشتركة، وآليات مساءلة، وإقامة شراكات بين جميع أصحاب المصلحة. وينبغي لهذه النهج أن تشمل الوزارات القطاعية أو المختصة، والشركاء الإنمائيين، والمجتمع المدني، بما في ذلك الشبكات النسائية والمنظمات الشعبية، والقطاع الخاص.

٨ - وشدد المشاركون على الدور الحاسم الذي تؤديه الآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة في مجال تعميم المنظور الجنساني في السياسات والخطط الإنمائية الوطنية، وعمليات إعداد الميزانية، وذلك بعدة وسائل من بينها القيام بهذه الأنشطة من خلال إقامة روابط وثيقة مع الوزارات المختصة. ويتم في عدد متزايد من البلدان استحداث أدوات من قبيل عمليات الميزنة المراعية للمسائل الجنسانية، والتدقيق في مدى مراعاة المنظور الجنساني في التشريعات والسياسات والاستراتيجيات والبرامج.

٩ - وكان من الضروري تعزيز العديد من الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة، تمكينا لهذه الآليات من تحقيق دورها الحفاز في ضمان تعميم المنظور الجنساني في الخطط الإنمائية الوطنية. وتعززت نتائج عمل هذه الآليات بفعل مشاركة الحكومة على أرفع مستوياتها أو الحصول على دعمها له. وأعرب عن الانشغال في أن الآليات الوطنية هي التي غالبا ما تكون أولى

الآليات التي تخفض ميزانيتها في حالات الضائقة المالية. ودعا المشاركون إلى توفير الموارد المالية والبشرية الكافية لضمان اضطلاع الآليات الوطنية بولاياتها بشكل فعال، بما في ذلك من خلال تلقي المساعدة من المجتمع الدولي.

١٠ - ولاحظ المشاركون أيضا وجود ضرورة لتعزيز اهتمام أوساط المانحين بالمساواة بين الجنسين في إطار الحوار الإنمائي. وفي هذا الصدد، شدد مشاركون عديدون على الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي الذي يساعد على دمج المنظورات الجنسانية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وناقش المشاركون الوسائل التي يمكن اعتمادها لدمج المنظورات الجنسانية بشكل أكثر دواما في الطرائق الجديدة لتقديم المعونة، وذلك على النحو الذي يرد في إعلان باريس بشأن فعالية المعونات الذي اعتمدته لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في آذار/مارس ٢٠٠٥. وثمة حاجة لبذل الجهود من أجل ضمان حضور المرأة وتعبيرها عن قضاياها بشكل قوي على المستوى الوطني، في إطار الشراكات بين البلدان المانحة والمستفيدة، حتى يتسنى تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مجال التعاون الإنمائي. ومن الضروري أيضا تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. وعلى المستوى القطري، أمكن من خلال جهود أفرقة الأمم المتحدة المواضيعية المعنية بالمسائل الجنسانية الجمع بين أصحاب المصلحة من منظومة الأمم المتحدة والخبراء الحكوميين والمجتمع المدني، وفي دفع خطط المساواة بين الجنسين داخل الكيانات التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة.

١١ - وقد أمكن إلى حد كبير تسهيل إحراز تقدم في دمج المنظورات الجنسانية في الخطط الإنمائية الوطنية خلال الفترات التي تبوأت فيها النساء مناصب قيادية في مكاتب التخطيط الحكومية ذات الصلة. وتشكل قلة عدد النساء الممثلات في هيئات صنع القرار أحد التحديات التي يتعين مواجهتها، بما في ذلك من خلال اتخاذ إجراءات إيجابية وتدابير خاصة مؤقتة، على النحو الذي تدعو إليه اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١٢ - وناقش المشاركون المجالات التي تتطلب اهتماما خاصا في عملية التخطيط الإنمائي الوطني. واقتُرح أنه ينبغي النظر إلى مسائل توفير فرص العمل والعمل اللائق والحماية الاجتماعية، باعتبارها مسائل أساسية في استراتيجيات الحد من الفقر. وينبغي أيضا الاهتمام بشكل خاص بنساء الريف، وظروف عمل المرأة، والحق في الحصول على أجر متساو لقاء عمل متساو، وبتشجيع إتاحة فرص العمل للمرأة.

١٣ - وينبغي القيام بمزيد من البحوث القائمة على الأدلة لتبيان الأثر الإيجابي للمساواة بين الجنسين على التنمية. وتشير البيانات المتاحة إلى أن حصول المرأة على الخدمات والأدوات الزراعية زاد من حجم النواتج الزراعية، كما تشير إلى أن محو أمية المرأة وتعليمها لهما أثر

إيجابي على الحد من معدلات وفيات الأطفال، بالإضافة إلى تحسين مستويات التحصيل التعليمي للأطفال. ويرتبط تعليم الفتاة والمرأة أيضا بشكل إيجابي بتعزيز المساواة بين الجنسين والحد من الفقر. ومن ناحية أخرى، فإن إنجازات المرأة التعليمية، لا سيما على المستويات العليا، لا تترجم بالضرورة في تزايد فرص مساواتهن في التوظيف وسوق العمل. ويترتب على عدم المساواة بين الجنسين تكاليف عالية على المجتمع، كما هي حال العنف ضد المرأة.

١٤ - ويعتبر ترسخ المواقف والأفكار النمطية التي تميز ضد المرأة، بما فيها ما يخص أدوار ومسؤوليات المرأة والرجل في الأسرة والمجتمع، عقبة تعترض التخطيط الإنمائي الوطني المراعي للاعتبارات الجنسانية وتحقيق المساواة بين الجنسين. وينبغي إجراء المزيد من المناقشات عن دور الثقافة في تعزيز المساواة بين الجنسين. وثمة حاجة أيضا إلى بذل جهود أكبر لمعالجة دور الرجال والفتيان في تعزيز المساواة بين الجنسين وتوطيد الشراكات مع الرجال.

١٥ - وأكد المشاركون على أهمية توفر إحصاءات وبيانات مفصّلة بحسب نوع الجنس وموثوقة، وغايات ومؤشرات قائمة على النتائج، لرصد وقياس التقدم المحرز تجاه تحقيق المساواة بين الجنسين والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وينبغي أن يتضمن ذلك بيانات بشأن فئات معينة من النساء، مثل نساء الريف. ودعا المشاركون إلى منح مزيد من الاهتمام لوضع النساء المهاجرات والمتاجر بهن واللاجئات والمشردات، ولعدم وجود القوانين الملائمة لحماية هذه الفئات من النساء المستضعفات.

١٦ - وقدم المشاركون أمثلة على خطط عمل وطنية للمساواة بين الجنسين، وإعدادها من خلال عمليات تشاركية تشمل المنظمات الشعبية. وقد أفضت المراجعات والإصلاحات الدستورية والتشريعية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، وذلك، على سبيل المثال، في مجال حيازة الأراضي، وإتاحة فرص العمل، وحماية المرأة من العنف. وأدت برامج الائتمانات الصغرى إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة.

١٧ - وعادت مشاركة ممثلين رفيعي المستوى من عواصم البلدان بشديد الفائدة على اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى. وقد اعتُبر تبادل المعلومات والخبرات بين الدول الأعضاء، وممثلي كيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إسهاما قيّما في مجال تحقيق المزيد من الدمج للمنظورات الجنسانية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وفي الوقت نفسه، سلط الضوء على ضرورة توسيع نطاق المناقشات التي تتناول المساواة بين الجنسين وذلك في المنتديات التي لا تُعنى بشكل أساسي بتعزيز المساواة بين الجنسين، ضمانا لتحقيق التساوق بين البرامج المعنية تحديدا بالمسائل الجنسانية، والبرامج القطاعية، وذلك لتعزيز المساواة بين الجنسين.